٥٨/٣٥ ـ إجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تكرر تأكيد الإجراءات المحددة التي تتصل بالحاجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية المنصوص عليها في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٣ (د ـ ٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٢[٤٥]، و٩٨ (د ـ ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦[٤٦]، و١٢٣ (د ـ ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩[٤٧]،

وإذ تشير إلى أحكام قراراتها ١٥٧/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، و١٩١/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و١٥٠/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، و١٩٨/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، وسائر القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تضع في اعتبارها مختلف القرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة وأجهزتها ذات الصلة والوكالات المتخصصة، والتي تشدد على اتخاذ تدابير خاصة وعاجلة لصالح البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ تعترف بأن عدم وجود منفذ في أراضيها إلى البحر يفرض قيوداً خطيرة على تنميتها الاجتماعية ـ الاقتصادية، ويزيد من تفاقم الوضع موقعها النائي وعزلتها عن الأسواق العالمية والكلفة المرتفعة للمرور العابر والنقل وإعادة الشحن،

وإذ تلاحظ مع القلق أن ما اتخذ حتى الآن من تدابير لصالح البلدان النامية غير الساحلية وما قدم لها من مساعدة يقصر كثيراً عن تلبية احتياجاتها،

١ ـ **تؤكد من جديد** حق البلدان النامية غير الساحلية في حرية الوصول إلى البحر ومنه، وحقها في حرية المرور العابر؛

٢ ـ **تناشد** جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية أن تقوم، على سبيل الاستعجال والأولوية، بتنفيذ الإجراءات المحددة التي تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية والواردة في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٦٣ (د ـ ٣) و٩٨ (د ـ ٤) و١٢٣ (د ـ ٥) وسائر القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة؛

٣ ـ **تحث** كل البلدان المانحة، والبلدان التي هي في وضع يتيح لها القيام بذلك، والمنظمات الدولية المعنية، على تقديم مساعدات مالية وتقنية مناسبة إلى البلدان النامية غير الساحلية في شكل منح أو قروض تساهلية لبناء وتحسين هياكلها الأساسية ومرافقها للنقل والمرور العابر؛

٤ ـ **تحث أيضاً** المجتمع الدولي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والثنائية على تكثيف جهودها لزيادة التدفق الصافي من الموارد إلى البلدان النامية غير الساحلية للمساعدة في التعويض عما يتركه موقعها الجغرافي غير المواتي من آثار سلبية على جهودها في التنمية الاقتصادية وفقاً للحالة الاقتصادية العامة لكل بلد من البلدان غير الساحلية؛

٥ ـ **تدعو** بلدان المرور العابر إلى أن تتعاون تعاوناً فعالاً مع البلدان النامية غير الساحلية في توفيق خطط النقل وتشجيع الاضطلاع بمشاريع مشتركة أخرى في ميدان النقل على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية؛

٦ ـ **تثني** على برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، لما قدمته من عمل ومساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتدعوها إلى مواصلة اتخاذ تدابير مناسبة وفعّالة للاستجابة للاحتياجات المحددة لتلك البلدان؛

٧ ـ **تدعو كذلك** المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي لبلدان المرور العابر النامية والبلدان النامية غير الساحلية المهتمة بالأمر لانشاء طرق بديلة مؤدية إلى البحر؛

٨ ـ **توصي** بالاضطلاع بأنشطة مستمرة ومكثفة فيما يتعلق بإجراء الدراسات اللازمة وتنفيذ إجراءات خاصة وبرامج عمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك ما يتم منها في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، فضلاً عما توخى في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية، والبرامج والأنشطة الأخرى على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

الجلسة العامة ٨٣
٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠

---

(٤٥) انظر: **أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثالثة**، المجلد الأول، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.73.II.D.4)، المرفق الأول، ألف.

(٤٦) **المرجع نفسه، الدورة الرابعة**، المجلد الأول، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.76.II.D.10 والتصويب)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٤٧) **المرجع نفسه، الدورة الخامسة**، المجلد الأول، **التقرير والمرفقات** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.79.II.D.14)، الجزء الأول، الفرع ألف.